ورقة علمية

انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي

2025/1/19-2023/10/7

د. رائد محمد حلس

كانون الثاني/ يناير 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة 2

أولاً: الأوضاع الإنسانية في غزة: 3

1. الوضع الحالي 3
2. الأوضاع الصحية 9
3. الأوضاع الاجتماعية 10

ثانياً: انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة: 11

1. الواقع الغذائي في قطاع غزة قبل الحرب.....11
2. تفاقم الأوضاع الغذائية خلال الحرب الحالية على غزة 13

ثالثاً: تأثيرات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة: 17

1. انتشار سوء التغذية 17
2. التأثيرات على مؤشر قياس الأمن الغذائي 18
3. انعدام القدرة الشرائية 20
4. الآثار النفسية والاجتماعية 21

رابعاً: النتائج والتوصيات: 21

1. النتائج 21
2. التوصيات 22

انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة
على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي
2025/1/19-2023/10/7

د. رائد محمد حلس[1]

مقدمة:

شهد قطاع غزة على مرّ العقود الماضية أزمات متعددة أثّرت بشكل كبير على سكانه من النواحي الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، ومع استمرار الحروب والنزاعات المسلحة، تزايدت حدّة المعاناة اليومية للمواطنين، حيث بات القطاع يواجه أزمات متداخلة تشمل تفاقم الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي.

في ظلِّ الحرب الحالية، أصبحت هذه الأزمات أكثر تعقيداً، حيث تأثرت مختلف جوانب الحياة، من انعدام الموارد الأساسية إلى صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية، كما أن تدمير البنية التحتية وفرض القيود على الحركة أضاف أبعاداً جديدة لهذه التحديات، مما جعل تحقيق الحياة الكريمة شبه مستحيل لكثير من السكان.

تهدف هذه الدراسة النوعية إلى استكشاف التأثيرات المتعددة للحرب الحالية على قطاع غزة، مع التركيز على الجوانب الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي؛ من خلال جمع البيانات من مصادر متنوعة، وشهادات من الأفراد والمؤسسات العاملة في قطاع الأمن الغذائي. تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة تسلط الضوء على هذه التحديات وإبراز الاحتياجات الملحة للسكان، مما قد يسهم في تعزيز الجهود المبذولة للتخفيف من معاناتهم.

---

[1] دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.

أولاً: الأوضاع الإنسانية في غزة:

تشهد غزة أوضاعاً إنسانية مأساوية نتيجة الحرب الحالية، حيث يعاني السكان من نقص حادٍّ في الغذاء والمياه والأدوية، في ظلِّ دمارٍ واسع للبنية التحتية، وقد ازدادت المعاناة سوءاً بسبب انقطاع الكهرباء وانعدام الشعور بالأمان، مما أدى إلى نزوح آلاف العائلات وظهور أزمة إنسانية حادة. إن الوضع في غزة يتطلب تدخلاً عاجلاً لتقديم المساعدات الإنسانية وإنقاذ الأرواح، وفيما يلي نستعرض تفاصيل هذه الأوضاع الإنسانية:

1. الوضع الحالي:

◄ أ. الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية:

أسفر العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة عن أضرار جسيمة أصابت البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية الضرورية للحياة، وقد أثّر ذلك بشكل كبير على قدرة السكان على الحفاظ على كرامتهم ومستوى معيشتهم الأساسي، وأكدت تقارير صادرة عن مؤسسات دولية أن حجم الضرر الذي لحق بالأصول الثابتة يُعدّ كارثياً بكل المقاييس، خصوصاً وأنه خلال الحرب الحالية، أعاد جيش الاحتلال الإسرائيلي تشكيل ملامح غزة بما يخدم أجنداته، إذ عمد إلى تدمير واسع النطاق للأصول والبنى التحتية، شمل المباني السكنية، والمقرات الحكومية، والمنشآت الإنتاجية، والمدارس، والجامعات، والمؤسسات الصحية والثقافية والتراثية، كما أصاب الدمار شبكات الطرق والكهرباء والمياه ومرافقها الأساسية.[2]

ووفقاً لتقرير البنك الدولي World Bank والأمم المتحدة United Nations سنة 2024، تُقدَّر تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة بنحو 18.5 مليار دولار، وهو ما يعادل 97%

[2] مازن العجلة ومحمود عيسى، "دراسة حقلية عنوان: التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار"، موقع مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة، فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر 2024، ص47، انظر: https://phoenix-center.ps

من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين لسنة 2022، وتُشير البيانات إلى أن هذه الأضرار تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد، حيث شكّلت الأضرار التي لحقت بالمباني السكنية نحو 72% من إجمالي التكلفة، بينما شكّلت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للخدمات العامة مثل المياه والصحة والتعليم نحو 19%، أما الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعية فشكّلت نحو 9%، وقد أدّت هذه الأضرار إلى بلوغ معدلات الثبات في العديد من القطاعات، مع بقاء عدد محدود فقط من الأصول سليمة، علاوة على ذلك، خلّف الدمار كميات هائلة من الحطام والأنقاض تُقدر بنحو 26 مليون طن، والتي يُتوقع أن تستغرق سنوات لإزالتها والتخلص منها، مما يضيف تحديات إضافية إلى جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.[3]

شكل رقم 1: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة خلال الحرب الحالية

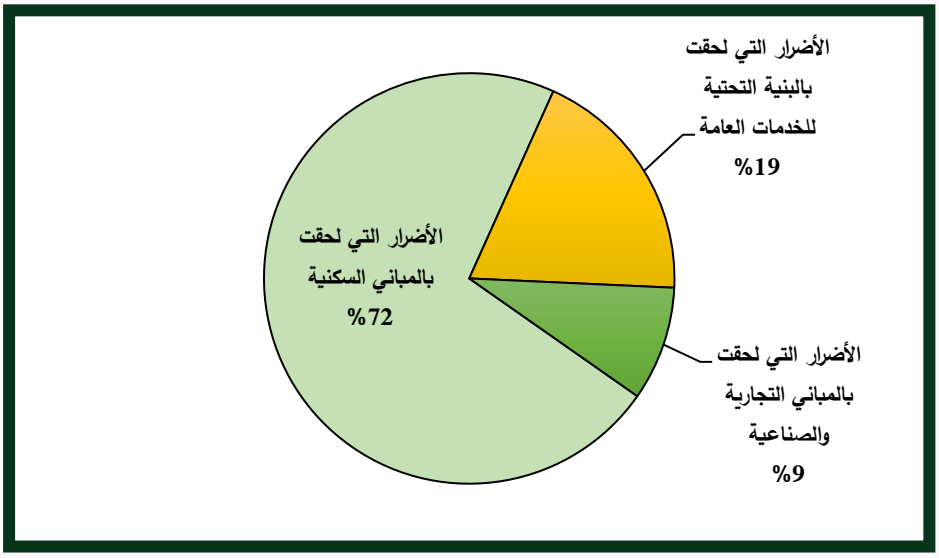

وتُشير التقديرات الفلسطينية، وفقاً للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إلى حجم الدمار الهائل الذي خلّفته الحرب الإسرائيلية على القطاع، حيث أصابت الأضرار مئات الآلاف من الوحدات السكنية والمنشآت الحيوية، فقد أسفرت الحرب عن تدمير كامل لـ 150 ألف وحدة سكنية، وتضرر 200 ألف وحدة أخرى بشكل جزئي، بالإضافة إلى تحويل 80 ألف وحدة إلى غير صالحة للسكن،

[3] تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة لأضرار البنية التحتية في غزة، موقع مجموعة البنك الدولي، 2024/2/4، انظر: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/04/02/joint-world-bank-un-report-assesses-damage-to-gaza-s-infrastructure

كما ألقت قوات الاحتلال أكثر من 80 ألف طن من المتفجرات على القطاع، ما أدى إلى تدمير شامل للبنية التحتية.[4]

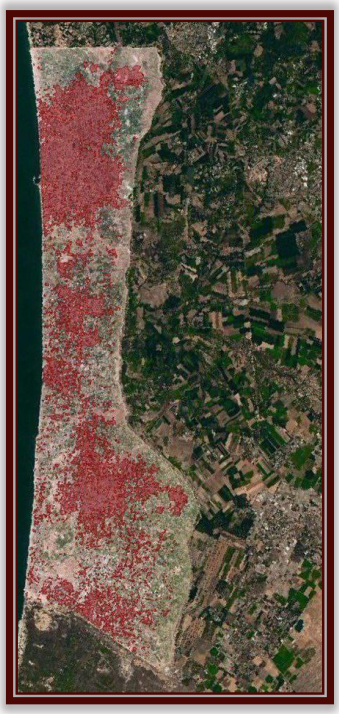

وقد أصدر مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية United Nations Satellite Centre (UNOSAT) التحديث التاسع لتقييم الأضرار التي لحقت بالمباني في قطاع غزة، حيث أظهر التقييم أن ثلثي إجمالي المباني في القطاع تعرضت لأضرار متفاوتة، واستند هذا التحليل إلى صور أقمار صناعية عالية الدقة تمّ التقاطها في 3 و2024/9/6، ووفقاً للتقرير، بلغت نسبة المباني المتضررة 66%، بما يعادل 163,778 مبنى، من بين هذه المباني، تمّ تدمير 52,564 مبنى بالكامل، وتعرّض 18,193 مبنى لأضرار جسيمة، في حين يُرجّح أن 35,591 مبنى قد تضرّرت، و56,710 مبنى تعرّضت لأضرار متوسطة، وأظهرت نتائج التحليل أن محافظة غزة هي المنطقة الأكثر تضرراً، حيث تضرر فيها 46,370 مبنى، بينما كانت مدينة غزة الأكثر تضرراً داخل المحافظة، إذ تمّ تدمير 36,611 مبنى فيها.[5]

على صعيد آخر، رافق العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة تدميراً لمعظم عوامل الإنتاج، وتعطيل الحياة الاقتصادية، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2024، توقفت نحو 56 ألف منشأة من منشآت القطاع الخاص في قطاع غزة عن الإنتاج وشهدت تراجعاً كبيراً في إنتاجها خلال الحرب الإسرائيلية الحالية على القطاع، ويُعدّ قطاع التجارة الداخلية الأكبر من حيث عدد المنشآت التي توقفت عن الإنتاج، حيث يمثل 56% من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة 30%، بينما شكّل قطاع الصناعة نحو 10%، أما باقي الأنشطة الاقتصادية، مثل الإنشاءات، والنقل، والتخزين،

[4] تقرير حكومي: الاحتلال دمر آلاف المباني والمنشآت الحيوية في قطاع غزة، موقع الجزيرة.نت، 2024/7/15، انظر: https://www.aljazeera.net

[5] تحليل أممي بالأقمار الصناعية: 66% من مباني غزة لحقت بها أضرار، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/9/30، انظر: https://news.un.org/ar/story/2024/09/1135266

والمعلومات، والاتصالات، والمالية، والتأمين، فشكّلت 4% فقط من إجمالي عدد المنشآت التي توقفت عن ممارسة أنشطتها الاقتصادية نتيجة تعرضها للدمار الجزئي أو الكلي.[6]

شكل رقم 2: منشآت القطاع الخاص التي توقفت عن الإنتاج خلال الحرب الحالية على غزة

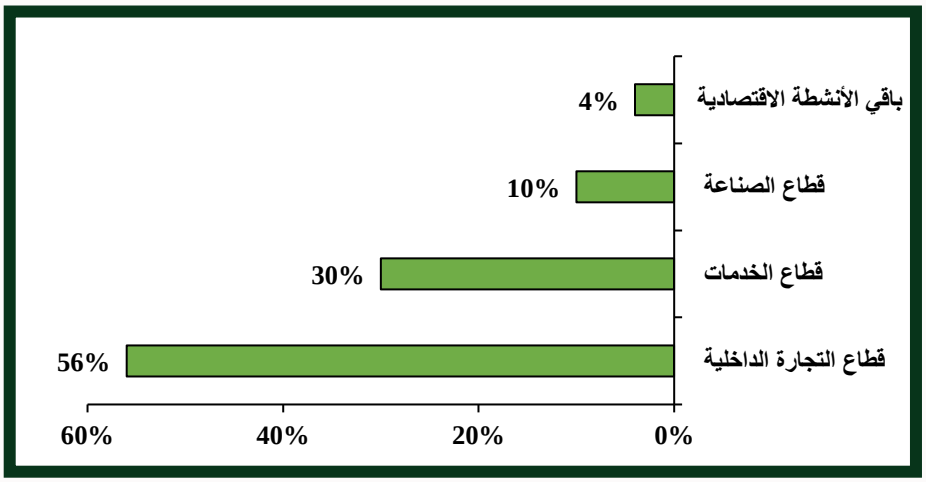

على صعيد القطاع الصحي، خرج 32 مستشفى و64 مركزاً صحياً من الخدمة بشكل كامل، فيما تعرضت 161 مؤسسة صحية أخرى لاستهداف مباشر، وفي مجال التعليم، دمّرت قوات الاحتلال 114 مدرسة وجامعة تدميراً كاملاً، وألحقت أضراراً جزئية بـ 326 منشأة تعليمية، أما دور العبادة، فكان نصيبها من الدمار كبيراً، إذ دمّر الاحتلال 609 مساجد تدميراً كاملاً، و211 مسجداً بشكل جزئي، إضافة إلى تدمير ثلاث كنائس.[7]

وفي ظلِّ الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة، واصل الاحتلال الإسرائيلي سياساته العقابية الممنهجة التي تهدف إلى شلّ الحركة الاقتصادية في القطاع، وقد تجلى ذلك من خلال الاستمرار في اقتطاع العائدات الضريبية، أموال المقاصة، على مدار العام الماضي، حيث تجاوزت قيمتها 2 مليار شيكل (نحو 540 مليون دولار)، إضافة إلى تسريح معظم العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، الذين كانوا يسهمون بدخل سنوي للاقتصاد الفلسطيني يُقدّر بنحو 3 مليارات دولار، هذه السياسات

---

[6] الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2024/3/11، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4711

[7] تقرير حكومي: الاحتلال دمر آلاف المباني والمنشآت الحيوية في قطاع غزة، الجزيرة.نت، 2024/7/15.

أدّت إلى تشوّه هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني وتسبّبت في انكماش اقتصادي يمتدّ أثره السلبي ليس فقط على المدى القصير، وإنما على المدى الطويل أيضاً.[8]

لقد أدّت تلك العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين انكماشاً كبيراً خلال الربع الرابع من سنة 2023، حيث تراجع في قطاع غزة بنسبة تجاوزت 80%، وفي الضفة الغربية بنسبة 22% خلال الفترة نفسها، ونتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الوطني بنسبة 33% في الربع الرابع من السنة نفسها، وعلى مدار سنة 2023، سجَّل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني انخفاضاً سنوياً بنسبة 6% مقارنة بسنة 2022، فيما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2023 بنسبة 8% مقارنة بسنة 2022.[9]

تعكس الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية خلال الحرب الحالية في غزة حجم الكارثة الإنسانية التي تعيشها غزة، وتبرز المعاناة الهائلة التي يواجهها السكان بسبب الدمار الشامل والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، هذا الوضع يزيد من تفاقم التحديات، بدءاً من تدمير البنية التحتية وتعطل القطاعات الحيوية إلى نقص الخدمات الأساسية، مما يستدعي تحركاً دولياً عاجلاً لتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية، فالأمر لا يقتصر على كون ما يحدث أزمة إنسانية، بل هو كارثة تتطلب استجابات جادة لإعادة الإعمار وضمان حياة كريمة للسكان، كما يتعين على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته الأخلاقية والسياسية لإنقاذ الأرواح ووضع حدٍّ لهذه المأساة المستمرة.

[8] الأمانة العامة لمجلس الوزراء، خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، رام الله، فلسطين، ص 16.

[9] سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024،" موقع سلطة النقد الفلسطينية، 2024/1/2، انظر: https://www.pma.ps

◀ ب. النزوح الجماعي للأسر في غزة: مأساة إنسانية متفاقمة وتحديات ملحّة:

أسفرت الحرب على غزة عن نزوح جماعي للسكان، حيث اضطُرّ المواطنون إلى مغادرة منازلهم نتيجة أوامر الإخلاء التي أصدرها الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية العامة والخاصة. كما أدى تقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية وانتشار الخوف جراء الأعمال القتالية المستمرة إلى تفاقم الأوضاع، ووجد النازحون أنفسهم مراراً في مواجهة تحديات إعادة ترتيب حياتهم في ظروف قاسية، دون امتلاكهم مقتنياتهم الشخصية أو القدرة على الحصول على الأمان أو الخدمات الأساسية بشكل مستمر.[10]

وحتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2024، بلغ عدد النازحين في غزة نحو 82.6% من إجمالي السكان، أي ما يعادل 1.9 مليون شخص من أصل 2.3 مليون، يعيش هؤلاء النازحون في ظروف مأساوية، حيث يقيم العديد منهم في هياكل مؤقتة مثل الخيام أو حتى في العراء، وسط أوضاع قاسية تتمثل في نقصٍ حاد في الغذاء والماء والوقود والمواد الأساسية، بالإضافة إلى غياب سبل الممارسات الصحية السليمة، هذه الظروف تزيد من تفاقم المخاطر المتعلقة بالصحة النفسية، الحماية، وانتشار الأمراض المعدية.[11]

إلى جانب هذه التحديات، تعرّض النازحون للعنف داخل مراكز الإيواء التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) وغيرها، حيث

---

[10] رائد حلس، ورقة علمية: "تأثيرات الحرب الحالية على غزة: دراسة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب"، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2024، ص 19، انظر: https://www.alzaytouna.net

[11] Un Megraition, Regional Response to the Crisis in Occupied Palestinian Territory Situation Report #28, 30 June 2024, site of reliefweb, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/regional-response-crisis-occupied-palestinian-territory-situation-report-28-30-june-2024

أفادت المنظمة بأن ما لا يقل عن 561 نازحاً قُتلوا، وأُصيب 1,768 آخرون على الأقل في أثناء الاحتماء في هذه المراكز منذ بدء الحرب.[12]

في المحصلة، لقد أدى النزوح الجماعي للأسر في غزة بالفعل إلى تفاقم المأساة الإنسانية، نتيجة التصعيد المستمر للأعمال العسكرية وتدهور الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب الحالية، وأسفر هذا النزوح عن تحديات جسيمة واجهها السكان، كان أبرزها نقص المأوى، والغذاء، والرعاية الصحية، إضافة إلى تدهور البنية التحتية وغياب الدعم الكافي.[13]

2. الأوضاع الصحية:

تعاني غزة خلال الحرب الحالية من أزمة صحية حادة بسبب نقص الخدمات الطبية والمستلزمات الصحية الأساسية، حيث تواجه المستشفيات نقصاً في المعدات والأدوية نتيجة الحصار المستمر والدمار الذي خلفته الحرب، هذا النقص يزيد من انتشار الأمراض والأوبئة ويجعل من الصعب توفير العلاج للمتضررين، مما يؤدي إلى تدهور البيئة الصحية ويضاعف معاناة السكان.

وفي هذا السياق، حذرت منظمة الصحة العالمية World Health Organization من الانتشار السريع للأمراض المعدية في غزة؛ نتيجة لتعطل المرافق الصحية وشبكات المياه والصرف الصحي، وأكدت المنظمة في بيان لها أن نقص الوقود أدى إلى إغلاق محطات تحلية المياه، مما يضطر السكان إلى شرب المياه الملوثة ويزيد من خطر الإصابة بالعدوى البكتيرية، كما تسبب نقص الوقود في تعطيل عمليات جمع النفايات الصلبة، ما أوجد بيئة مواتية لانتشار الحشرات والقوارض التي يمكن أن تنقل الأمراض، وأشارت

[12] Unrwa Situation Report #122 on the Situation In the Gaza Strip and the West Bank, Including East Jerusalem, Friday, July 19, 2024, site of UNRWA, https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-122-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-Jerusalem

[13] مقابلة أجراها الباحث مع مدحت حلس، مدير برنامج لجان الحماية المجتمعية بجمعية الإغاثة الزراعية، دير البلح، 2024/12/23.

المنظمة إلى أن الوضع يشكّل تهديداً مضاعفاً على السكان النازحين، الذين يعيشون في ملاجئ مكتظة تفتقر إلى مرافق النظافة الشخصية والمياه الآمنة بشكل كاف.[14]

3. الأوضاع الاجتماعية:

أثّرت الحرب بشكل واسع النطاق على سكان قطاع غزة، حيث تسبّبت في تدمير وتفكيك الهياكل والمؤسسات الاجتماعية، مثل المدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية، مما انعكس سلباً على البنية الاجتماعية. وقد تركت الحرب آثاراً نفسية عميقة على السكان، أبرزها ارتفاع معدلات القلق والصدمة النفسية، كما أثّرت على العلاقات الاجتماعية والأسرية نتيجة تشريد العديد من السكان وإجبارهم على النزوح، مما حوّل كثيراً منهم إلى لاجئين وأدى إلى تغييرات جوهرية في هوياتهم وظروفهم الاجتماعية.[15]

إضافة إلى ذلك، عانى السكان من فقدان فرص التعليم وازدياد معدلات الفقر المدقع، حيث يعيش جميع سكان القطاع، البالغ عددهم نحو 2.2 مليون مواطن، في ظروف اقتصادية صعبة، ويواجهون نقصاً حاداً في الأمن الغذائي، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وتعميق الاعتماد على المساعدات الخارجية لتلبية الاحتياجات الأساسية، وبالتالي فإن تحسين هذه الظروف يتطلب حلولاً شاملة ومستدامة، تشمل الاستثمار في التعليم، والبنية التحتية، ودعم المشاريع الصغيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.[16]

---

[14] منظمة الصحة العالمية تحذر من انتشار الأمراض المعدية في غزة، أخبار الأمم المتحدة، 2023/11/9.

[15] مقابلة أجراها الباحث مع خالد حميد، باحث متخصص في الارشاد التربوي والصحة النفسية ومحاضر في جامعة الأقصى، 2024/12/25.

[16] مقابلة أجراها الباحث مع محمد الحافي، أكاديمي وباحث سياسي بدائرة العمل والتخطيط في المحافظات الجنوبية، 2024/12/24.

ثانياً: انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة:

1. الواقع الغذائي في قطاع غزة قبل الحرب:

يُعدُّ الغذاء أحد أهم مقومات الحياة البشرية، ما يجعل قضية تحقيق الأمن الغذائي محوراً رئيسياً في قائمة الأولويات الدولية الأكثر إلحاحاً. وعلى الصعيد الفلسطيني، يرتبط الأمن الغذائي بالسيادة الوطنية، والسيطرة على الأرض والموارد، بالإضافة إلى السياسات الهادفة إلى توفير مقومات الحياة الأساسية للفلسطينيين.

وبحسب استطلاع أجراه برنامج الأغذية العالمي (دبليو أف بي) World Food Programme (WFP) في آذار/ مارس 2022، يعاني نحو 1.8 مليون شخص في فلسطين من انعدام الأمن الغذائي، أي ما نسبته 64.4% من السكان، من بينهم 1.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وتُشير البيانات إلى أن اثنين من كل خمسة فلسطينيين بحاجة إلى نوع من المساعدة الإنسانية، يعود ذلك إلى عوامل متعددة، من أبرزها الحصار الإسرائيلي، والانقسام السياسي الداخلي، والحروب المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجدر الإشارة إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة وصلت إلى 68.5% في سنة 2022.[17]

تعزى مشكلة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة إلى مجموعة من العوامل الرئيسية، أبرزها التراجع الحاد في القدرة الشرائية للسكان نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. فقد سجّلت معدلات الفقر في القطاع خلال سنة 2022 نسبة مرتفعة بلغت نحو 53%، في حين وصل معدل الفقر المدقع إلى مستوى مقلق، حيث تجاوز ثلث السكان بنسبة 33.7%،[18] أما البطالة، التي تُعدّ من العوامل الأكثر تأثيراً على

---

[17] برنامج الأغذية العالمي: 1.78 مليون شخص في فلسطين يعاني من انعدام الأمن الغذائي، موقع وكالة وطن للأنباء، 2022/10/16، انظر: https://www.wattan.net/ar/news/386258.html

[18] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023**، في صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2024، ص 245، انظر:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2024-03/62591_Joint%20Arab%20Economic%20Report%202023_Inner_Edit.pdf

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فقد بلغت نسبتها نحو 45% خلال الربع الثالث من سنة 2023، مما يعكس الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها سكان القطاع.[19]

كما وتُعدّ القدرة المحدودة على إنتاج الغذاء وتخزينه من أبرز التحديات التي تواجه قطاع غزة، نتيجة التدمير المتكرر للأراضي الزراعية والمنشآت والبنية التحتية المتعلقة بالمياه والطاقة، وقد تفاقمت هذه الأوضاع بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع، وما أعقبها من قيود صارمة على عمليات إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار، وكذلك القيود المفروضة على صيد الأسماك، والوصول إلى الأراضي الزراعية، والحصول على مدخلات الإنتاج ومصادر المياه، مما أدى إلى اعتماد فلسطين بشكل كبير على الأسواق الإسرائيلية والدولية لتلبية احتياجاتها الغذائية، إذ تستورد فلسطين نحو 91% من القمح و95% من الزيوت النباتية اللازمة للاستهلاك المحلي.[20]

في ظلِّ الأوضاع الصعبة التي كان يعاني منها قطاع غزة قبل الحرب، يتضح أن تحقيق الأمن الغذائي كان يمثل تحدياً معقداً يتطلب جهوداً شاملة ومستدامة، حيث عكست معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، إلى جانب التدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية، الواقع المأساوي الذي كان يهدد استقرار السكان وسبل معيشتهم، ومع استمرار القيود المفروضة على الإنتاج والاستيراد، برزت الحاجة الملحّة لتعزيز السيادة الغذائية من خلال تطوير سياسات تدعم الإنتاج المحلي، وتكثيف الجهود الدولية لمواجهة

---

[19] مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث (تموز – أيلول، 2023)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8.

[20] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "الحرب على غزة: تسليح الوصول إلى المياه والطاقة والغذاء والأراضي"، موقع الأمم المتحدة: الأسكوا، 2023، انظر:
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/war-gaza-weaponizing-access-water-energy-food-land-arabic.pdf

التداعيات الإنسانية المتفاقمة، وجاءت الحرب الأخيرة لتفاقم هذه الأوضاع، مما أدى إلى زيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي، ما ينذر بعواقب خطيرة تستدعي تحركاً عاجلاً.[21]

2. تفاقم الأوضاع الغذائية خلال الحرب الحالية على غزة:

تشهد الأوضاع الغذائية في غزة تفاقماً خطيراً بسبب الحرب الحالية التي ألقت بظلالها الثقيلة على السكان، حيث تُعدّ غزة واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، وتعاني أصلاً من حصار طويل الأمد أدى إلى تدهور البنية التحتية، بما في ذلك قطاعيْ الصحة والغذاء، ومع تصاعد الحرب، أصبحت الأوضاع الغذائية أكثر سوءاً للأسباب التالية:

- **تعطل سلاسل الإمداد الغذائي:**

تضرّرت سلاسل الإمداد الغذائي بشكل كبير نتيجة العمليات العسكرية في قطاع غزة، حيث تسبّب الدمار الواسع الذي أصاب الطرق والبنية التحتية في عرقلة إيصال المواد الغذائية الأساسية إلى السكان، وزاد الوضع سوءاً مع استمرار القصف، الذي أدى إلى إغلاق العديد من المحال التجارية والأسواق، مما عمّق أزمة نقص الغذاء.

وفي هذا السياق، أوضحت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) The Food and Agriculture Organization (FAO) في تقريرها لسنة 2024 حول مخاطر المجاعة في قطاع غزة أن القيود الإنسانية والقصف المستمر قد رفعا بشكل ملحوظ خطر المجاعة الذي يهدد جميع سكان القطاع، وبيّن التقرير أن خطوط الإمداد تعرضت لقيود شديدة حالت دون وصول المساعدات الغذائية الكافية.[22] ووفقاً لتقرير التحليل السريع الصادر عن منظمة رؤية لانعدام الأمن في مارس 2024 " Flash Analysis Report, 2024"، فإن الهجمات المتواصلة على موارد الأمن الغذائي خلال الخمسة أشهر الأولى من

[21] مقابلة أجراها الباحث مع محمود عيسى، أكاديمي وباحث مختص في الشأن الاقتصادي، 2024/12/26.

[22] The Food and Agriculture Organization (FAO), FAO sounds alarm over high risk of famine across the whole Gaza Strip amidst humanitarian access constraints, 26/6/2024, https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-sounds-alarm-over-high-risk-of-famine-across-the-whole-gaza-strip-amidst-humanitarian-access-constraints/en

الحرب على غزة أسفرت عن نقصٍ حادٍ في المواد الغذائية وصعوبة الوصول إليها، مما فاقم الأزمة الإنسانية في القطاع.[23]

إن الوضع في قطاع غزة يمثل أزمة إنسانية حرجة تتطلب تدخلاً عاجلاً لضمان استمرارية الإمدادات الغذائية، حيث إن تدمير البنية التحتية وعرقلة إيصال المساعدات يهددان الأمن الغذائي بشكل مباشر، ويستدعيان تعزيز الجهود الدولية لتخفيف المعاناة وضمان وصول المساعدات الضرورية.[24]

- **تدمير البنية التحتية الزراعية:**

خلال الحرب المدمرة والمستمرة على قطاع غزة، ألحقت "إسرائيل" دماراً واسعاً بالقطاع الزراعي، حيث قضت على أكثر من 75% منه، فمنذ اللحظات الأولى للهجوم، تعمّد الاحتلال الإسرائيلي تدمير وتجريف كل ما تصيبه دباباته وطائراته وصواريخه، مستهدفاً بشكل خاص الأراضي الزراعية، مما خلّف خسائر فادحة لهذا القطاع الحيوي.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تُقدّر الخسائر اليومية في الإنتاج الزراعي بنحو 2 مليون دولار أمريكي، جاءت هذه الخسائر نتيجة توقف دورة الإنتاج بسبب القصف المستمر، والتجريف المنهجي، بالإضافة إلى إغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الواقعة على طول الحدود، والتي تمثل الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية في القطاع، وقد تفاقمت هذه الخسائر بشكل كبير مع احتساب الدمار الذي لحق بالأصول والممتلكات الزراعية وتجريف مساحات واسعة من الأراضي.[25] وتُشير تقديرات مختلفة من قطاع غزة إلى أن إجمالي الخسائر الزراعية قد يتجاوز ربع مليار دولار، في ظلّ استمرار الاحتلال في اقتلاع آلاف الأشجار وتجريف الأراضي والممتلكات الزراعية. وإذا ما

---

[23] Flash Analysis Report: Over Five Months of Attacks on Food Security in Gaza March 2024, site of Insecurity Insight, https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2024/03/Flash-Analysis-Over-Five-Months-of-Attacks-on-Food-Security-in-Gaza.pdf

[24] مقابلة أجراها الباحث مع شادي خضير، منسق قطاع الأمن الغذائي بجمعية الفجر الشبابي، 2024/12/19.

[25] الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع الزراعي في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/28.

أُخذت في الحسبان الخسائر غير المباشرة التي لحقت بالقطاعات الصناعية المرتبطة بالزراعة، فإن الأثر الاقتصادي يصبح أكثر كارثية، ما يعني أن عملية التعافي من هذه التداعيات قد تستغرق سنوات طويلة.[26]

وبجانب الخسائر الاقتصادية التي أصابت البنية التحتية الزراعية، من الأهمية بمكان الإشارة إلى الأثر البيئي الكارثي الناجم عن تدمير الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار، والذي يؤدي إلى تدهور التربة، وتراجع التنوع الحيوي، وزيادة التصحّر، ما يجعل عملية إعادة الإعمار الزراعي أكثر تعقيداً.[27]

- **تشديد الحصار والإغلاق على قطاع غزة:**

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتشديد حصارها المفروض على قطاع غزة منذ 16 عاماً، خلال الحرب الحالية، حيث أغلقت المعابر وحظرت دخول السلع والبضائع إلى القطاع، وأوقفت حركة التبادل التجاري بين غزة وبقية المناطق، كما أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية عن نزوح آلاف المدنيين من مناطق سكناهم، وقد أدّت هذه السياسات إلى تداعيات خطيرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطاع،[28] محدثة أزمة إنسانية حادة تمثلت في نقصٍ حادٍ في المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية، وبسبب ذلك، ارتفعت الأسعار بشكل كبير، مما زاد من معاناة السكان الذين يكافحون لتلبية احتياجاتهم اليومية في ظلّ الظروف الصعبة.

---

[26] فؤاد أبو سيف، ورقة سياسات: "تدمير القطاع الزراعي في غزة: آثار الحرب الإسرائيلية ومسارات النهوض والسيادة الغذائية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2024، انظر: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655221

[27] مقابلة أجراها الباحث مع نداء صالح، منسقة مشروع "الاستجابة الطارئة المتكاملة للسكان النازحين داخلياً في غزة"، الذي تنفذه جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) بالشراكة مع المجلس الدنماركي للاجئين Danish Refugee Council (DRC)، 2024/12/23.

[28] الإغاثة الزراعية، "تداعيات إغلاق المعابر على العملية الإنتاجية الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في غزة"، 2024/6/25، انظر: https://pal-arc.org/ar/single-news/179

- **ارتفاع الطلب بسبب النزوح الداخلي:**

شهدت غزة موجة نزوح داخلي واسعة نتيجة الحرب الحالية، حيث اضطرت آلاف العائلات إلى مغادرة منازلها بحثاً عن أماكن أكثر أماناً، حيث بلغ عدد النازحين حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2024 نحو 1.9 مليون شخص، أي ما يعادل 82.6% من سكان غزة، ليعيشوا غالباً في هياكل مؤقتة أو خيام أو حتى في العراء، في ظروف قاسية للغاية،[29] هذا النزوح الكبير أدى إلى زيادة الضغط على الموارد الغذائية المحدودة، مما أسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية، كما أدّى تزايد أعداد النازحين إلى استنزاف المخزونات المحلية من المواد الأساسية، في وقت يعاني فيه القطاع من نقصٍ حادٍ في الإمدادات بسبب الحصار المستمر، ومع تضاؤل الخيارات المتاحة أمام هذه العائلات، أصبحت الحاجة إلى المساعدات الإنسانية أكثر إلحاحاً، مما يهدد بتفاقم الوضع المعيشي بشكل أكبر.[30]

- **الأزمة الاقتصادية المستفحلة:**

تُعاني الأسر في قطاع غزة من أزمة اقتصادية خانقة نتيجة لتفاقم آثار الحرب الحالية، ما أسهم في تدهور الوضع الاقتصادي بشكل ملحوظ، فقد أصبحت قلة القدرة على شراء الغذاء ظاهرة واسعة النطاق، في وقت شهدت فيه معدلات الفقر والبطالة مستويات غير مسبوقة، ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية International Labour Organization سنة 2024، ارتفعت معدلات البطالة في القطاع إلى 79.1%. وتُشير هذه التقديرات إلى أن هذه الزيادة تعني فقدان 69% من الوظائف في غزة، أي ما يعادل نحو 606 آلاف وظيفة،[31] كما أسهم فقدان الوظائف في غياب مصادر الدخل، مما عزز من انتشار الفقر في القطاع بنسبة توازي معدلات البطالة، وقد أدّى هذا

[29] Un Megraition, Regional Response to the Crisis in Occupied Palestinian Territory Situation Report #28, 30 June 2024.

[30] مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله شرشرة، مدير جمعية أجيال للتنمية والتطوير، 2024/12/19.

[31] The International Labour Organization (ILO), Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin, No. 4, June 2024, https://researchrepository.ilo.org/esploro/outputs/encyclopediaEntry/995368537202676

الوضع إلى تفشي ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، حيث يعجز العديد من السكان عن تأمين احتياجاتهم الأساسية من الطعام، مما يزيد من معاناتهم ويهدد حياتهم اليومية.[32]

ثالثاً: تأثيرات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة:

تشمل تأثيرات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة العديد من العواقب السلبية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة السكان ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي، ومن أبرز هذه التأثيرات:

1. انتشار سوء التغذية:

يعاني العديد من سكان غزة، خصوصاً الأطفال والنساء، من سوء التغذية نتيجة نقص المواد الغذائية الأساسية، يؤدي ذلك إلى تأثيرات خطيرة على صحة الأطفال، بما في ذلك ضعف النمو العقلي والجسدي وزيادة معدلات الأمراض المرتبطة بالتغذية، كما أن النساء الحوامل قد يتعرضن لمضاعفات صحية خطيرة بسبب نقص العناصر الغذائية الضرورية.

في هذا السياق، يُشير تحليل وضع هشاشة التغذية في غزة إلى أن الوضع الغذائي في شمال وجنوب القطاع بالغ الخطورة. فقد أظهرت فحوصات التغذية في مراكز الإيواء والمراكز الصحية في شمال غزة أن 15.6% من الأطفال دون سن الثانية يعانون من سوء التغذية الحاد، أي ما يعادل طفلاً واحداً من كل ستة، ومن بين هؤلاء الأطفال، يعاني نحو 3% من الهزال الشديد، وهو أحد أشد أنواع سوء التغذية تهديداً للحياة، مما يعرض الأطفال لخطر المضاعفات الطبية والوفاة في حال عدم تلقيهم العلاج العاجل. أما في جنوب قطاع غزة، فقد أظهرت الفحوصات أن 5% من الأطفال دون سنّ الثانية يعانون من سوء التغذية

[32] مقابلة أجراها الباحث مع مازن العجلة، خبير اقتصادي ومدير الدائرة الاقتصادية بمركز التخطيط الفلسطيني بغزة، 2024/12/19.

الحاد، مما يسلط الضوء على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل لحماية الأطفال والنساء من الأمراض الناجمة عن سوء التغذية.[33]

2. التأثيرات على مؤشر قياس الأمن الغذائي:

وفي ظلِّ تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي للفلسطينيين في قطاع غزة، ومن المتوقع أن تترك آثاراً بعيدة المدى عليها؛ عبر تأثيرها على العوامل التي تُشكل مؤشر قياس الأمن الغذائي، وهي توافر الغذاء، والوصول إلى الغذاء، واستخدام الغذاء، واستمرارية توافر الغذاء.

فعلى صعيد توفر الغذاء، تسبّبت الحرب الحالية والنزوح الجماعي في نقص الغذاء وعدم توفره في جميع أنحاء قطاع غزة، حيث انهار نظام الغذاء وسلاسل القيمة الزراعية، أو بقيا على قيد الحياة بشكل هامشي من خلال السوق غير الرسمية، وتعرضت أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية، بما في ذلك البساتين والدفيئات الزراعية والأراضي الزراعية، إلى تدمير واسع النطاق، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 21% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة تعرضت لأضرار مباشرة خلال الحرب، بما في ذلك تدمير البيوت البلاستيكية التي تعدّ مصدراً رئيسياً للغذاء، كما أن تدمير الأراضي الزراعية أدى إلى تناقص دخل العائلات التي تعتمد على الزراعة، حيث تُشير منظمة الأغذية والزراعة إلى تناقص دخل العائلات التي تعتمد على الزراعة بنحو 72%، كما لحقت أضراراً جسيمة بميناء مدينة غزّة، حيث دُمّرت معظم قوارب الصيد، وبالإضافة إلى ذلك شهدت أعداد الحيوانات انخفاضاً حاداً، حيث ذبح قسم كبير من المواشي المنتجة للحوم والألبان في غزة، أو تمّ استهلاكها أو تلفها أو فقدانها،[34] بالإضافة

[33] بيان صحفي: حياة الأطفال مهددة بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية في قطاع غزة، موقع منظمة اليونيسيف، 2024/2/20، انظر: https://www.unicef.org

[34] The Food and Agriculture Organization (FAO), FAO sounds alarm over high risk of famine across the whole Gaza Strip amidst humanitarian access constraints, 26/6/2024.

إلى ذلك، تسببت الحرب أيضاً في تدمير شبكات المياه الأساسية، ما أثّر سلباً على قدرة السكان على تحضير الطعام وتنظيفه، مما زاد من معاناتهم الغذائية.[35]

وعلى صعيد القدرة على الوصول إلى الغذاء، فقد أدى عدم توفر الغذاء وندرة المواد الغذائية واحتكار ما تبقى منها من قبل بعض التجار، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائية للأسر، وبالتالي تزايد عدم قدرة السكان في قطاع غزة من الوصول إلى الغذاء نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار مقارنة بمستويات ما قبل الحرب،[36] ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل دقيق القمح والخضروات الطازجة والبيض في قطاع غزة، ارتفعت بنسبة تزيد على 1,000% مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، متسببة بتعمق أزمة الجوع وتفاقمها في أنحاء قطاع غزة، والذي تزامن مع انخفاض القدرة الشرائية للأسر بسبب فقدان نسبة كبيرة من السكان في قطاع غزة لوظائفهم خلال الحرب، مما أعاق من وصول السكان إلى الغذاء.[37]

وعلى صعيد استخدام الغذاء، الذي يُشير إلى قدرة الأسر على الاستفادة الكاملة من الطعام المتاح لضمان التغذية الكافية والطاقة اللازمة، تبرز عوامل متعددة تؤثر على هذه العملية، بما في ذلك تفضيلات الطعام، أساليب التحضير والتخزين، ومدى توفر المياه الكافية والجودة المطلوبة، وفي ضوء

---

[35] Flash Analysis Report: Over Five Months of Attacks on Food Security in Gaza March 2024, Insecurity Insight.

[36] مازن العجلة ومحمود عيسى، "دراسة حقلية عنوان: التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار"، مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة، فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر 2024، ص 94.

[37] برنامج الأغذية العالمي، آخر المستجدات من غزة: النزوح من رفح يفاقم الجوع وبرنامج الأغذية العالمي يدعو إلى فتح جميع المنافذ، 2024/5/30، انظر:

https://ar.wfp.org/stories/gaza-updates-wfp-calls-all-access-points-be-opened-rafah-exodus-fuels-hunger?_ga=2.44268706.743939324.1717581893-920122819.1717580086

ذلك واجه السكان على قطاع غزة خلال الحرب الحالية تحديات هائلة في الحصول على مصادر طهي مناسبة وكافية، ووفقاً لمسح أجراه برنامج الأغذية العالمي، اعتمدت غالبية الأسر على استخدام الحطب وبقايا الخشب كبدائل للطهي، يليها حرق النفايات، عوضاً عن الكهرباء والغاز، مما يبرز أزمة الاعتماد على موارد محدودة وغير مستدامة في ظلِّ الظروف المتفاقمة.[38]

أما على صعيد الاستقرار والاستدامة، وهو ما يتطلب تأمين العوامل السابقة على المدى الطويل مع ضمان استمرارية توافر الغذاء بكميات كافية طوال الحياة، ودعم اتخاذ قرارات غذائية واعية تُسهم في تحقيق التوازن الغذائي.[39]

3. انعدام القدرة الشرائية:

يُعدّ انعدام الأمن الغذائي أحد أبرز العوامل التي عمّقت الأزمة الاقتصادية في غزة، حيث تواجه العديد من الأسر تحديات كبيرة في تأمين المواد الغذائية الأساسية التي تُعدّ ضرورية لبقائها، ويؤدي هذا الوضع إلى عجز الأسر عن تلبية احتياجاتها اليومية، مما يضعها تحت وطأة ضغوط اقتصادية واجتماعية متزايدة، وتُفاقم هذه الظروف حالة التهميش، حيث يصبح من الصعب على الأسر الضعيفة تحسين أوضاعها المعيشية أو الخروج من دائرة الفقر، الأمر الذي يُسهم في زيادة معدلات الفقر والبطالة ويهدد استقرار المجتمع على المدى الطويل.[40]

---

[38] Global Food Security Classification Initiative, Analysis of Acute Food Insecurity by IPC May-September 2024, site of The Integrated Food Security Phase Classification (IPC), https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Jun_Sept2024_Special_Brief.pdf

[39] رجا الخالدي وآخرون، **نشرة انعدام الأمن الغذائي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، العدد 30، صيف 2024، رام الله والقدس، ص 18، انظر: https://mas.ps/publications/10807.html

[40] مقابلة أجراها الباحث مع محمود عيسى، 2024/12/26.

4. الآثار النفسية والاجتماعية:

أسفر تفاقم انعدام الأمن الغذائي في غزة عن آثار نفسية واجتماعية خطيرة على السكان الفلسطينيين، فقد أدى انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع مستويات القلق والتوتر وتدهور الصحة النفسية، مما أضعف القدرة على التكيّف مع تحديات الحياة اليومية، بالإضافة إلى ذلك، أسهمت هذه الأوضاع في زيادة معدلات البطالة وتفاقم العزلة الاجتماعية، الأمر الذي عمّق الأزمات المجتمعية وجعل تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر في غزة أكثر صعوبة.[41]

رابعاً: النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج التي تمّ تنظيمها وفقاً للتسلسل المنطقي للدراسة، والتي نعرضها على النحو التالي:

◄ أ. الأوضاع الإنسانية:

- تدهور البنية التحتية بشكل شامل، بما في ذلك المساكن، والمدارس، والمستشفيات، ودور العبادة، مع تدمير 66% من المباني.
- نزوح جماعي لنحو 82.6% من السكان، مع ظروف معيشية قاسية ونقص شديد في الموارد الأساسية.
- أزمة صحية خانقة بسبب نقص الوقود والأدوية، وانتشار الأمراض المعدية بسبب المياه الملوثة.

◄ ب. انعدام الأمن الغذائي:

- ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات كارثية، مع تدمير 75% من الأراضي الزراعية والبنية التحتية المتعلقة بالإنتاج الغذائي.

[41] مقابلة أجراها الباحث مع خالد حميد، 2024/12/25.

- ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة تجاوزت 1,000% مقارنة بما قبل الحرب، ما عمّق معاناة السكان.
- الاعتماد المتزايد على المساعدات الإنسانية؛ نتيجة فقدان مصادر الدخل، وانتشار الفقر والبطالة.

◄ ج. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية:

- انهيار الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 33% خلال الربع الرابع من سنة 2023.
- فقدان نحو 606 آلاف وظيفة في غزة، ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 79.1%.
- انتشار القلق النفسي والاجتماعي بسبب انعدام الأمن الغذائي والفقر.

2. التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية والتخفيف من انعدام الأمن الغذائي بشكل تدريجي، والتي نعرضها على النحو التالي:

◄ أ. على المستوى الدولي:

- تقديم مساعدات إنسانية عاجلة تشمل الغذاء والماء والدواء لتخفيف المعاناة الفورية.
- الضغط على الاحتلال لإنهاء الحصار والسماح بإدخال المواد الأساسية لإعادة الإعمار.
- ضمان الحماية الدولية للسكان المدنيين والمؤسسات الحيوية في غزة.

◄ ب. إعادة الإعمار والتنمية:

- البدء بخطة شاملة لإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، مع التركيز على الإسكان، والصحة، والتعليم.
- دعم المشاريع الصغيرة وتعزيز الإنتاج المحلي لتخفيف الاعتماد على المساعدات الخارجية.
- توفير تمويل دولي لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية وتحسين شبكات المياه.

◀ ج. دعم الأمن الغذائي:

- إنشاء برامج مستدامة لدعم المزارعين والصيادين المحليين لتحسين إنتاج الغذاء.
- تعزيز شبكات التوزيع الغذائي وتوفير المواد الغذائية بأسعار معقولة للسكان.
- الاستثمار في تقنيات الزراعة الحديثة لمواجهة القيود المفروضة.

◀ د. الدعم النفسي والاجتماعي:

- توفير برامج دعم نفسي للسكان، خصوصاً الأطفال والنساء، لمعالجة آثار الصدمة.
- تعزيز الأنشطة المجتمعية لتحسين الروابط الاجتماعية والإسهام في إعادة بناء النسيج المجتمعي.